Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البلدان التي شعرت بضرورة ضمان حقوق العمل كما يحصل في بلدان أخرى بواسطة تشريع مناسب. ومع ذلك فإن التعسفات هي كثيرة والعقود الفاضحة بالاتفاق هي أيضاً متكررة. فمن التهور إذن اعتبار مهنة الأدب كوسيلة سهلة للاثراء. وفي فرنسا نادراً ما يصل المبيع الإجمالي لكتابٍ ما إلى عشرة آلاف نسخة: أي أقل من 4٪ من المجموع. وإذا توصل روائي إلى بيع عشرين ألف نسخة من أعماله كل سنة فهو يعد أمراً استثنائياً. غير أن الدخل الحاصل من هذا المبيع (إذا أسقطنا الضرائب، ذلك أنه يفرض على حقوق المؤلف ضريبة نسبية وأخرى إضافية تصاعدية) يبلغ ثمانمائة فرنك في الشهر وهذا بكد عنيف (إذا نشرت روايتان في السنة كحد أوسط) وبدون أية استفادة من التشريع الاجتماعي. ونعطي مثالاً آخر: إذا حمل روائي شاب مخطوطة إلى ناشر متصوراً أنه سيحقق ربما مقدار عشرة آلاف فرنك بفضل مؤلفه فهناك احتمال بأن يحقق مشروعه أقل من الاحتمال الذي يعطيه إياه شراء عشر ورقات من اليانصيب الوطني.

هناك جمعيات من مختلف الأنواع تدافع عن حقوق المؤلفين و«جميعة أهل الأدب» هي إحدى الجمعيات الأكثر احتراماً وتأسست عام 1838، وهي توحد جهودها مع الجمعية النافذة «جمعية الكتّاب ومؤلفي وناشري الموسيقى». وفي انكلترا يعود أمر الدفاع عن أصحاب الحقوق إلى «جمعية المؤلفين والمؤلفين المسرحيين والموسيقيين» المؤسسة عام 1884 ويقابل هذه الجمعية في الولايات المتحدة «اتحاد المؤلفين في اميركا» المؤسس عام 1912. وهناك جمعيات من هذا النوع في جميع البلدان، وفي بعض البلدان – الدول الشيوعية طبعاً ولكن حتى في فرنسا – نقابات للكتّاب. إن مطالب الكتاب تهدف أكثر فأكثر إلى الاعتراف بشرعة اجتماعية.

وأكثر ما يقرب من شرعة اجتماعية في فرنسا هو مشروع «صندوق الآداب» الذي ناقشه مجلس النواب والكتّاب طول سنوات. أما صندوق الآداب الذي أُنشيء فهو بعيد عن تحقيق الآمال التي عقدت عليه، ولكن بنيته بحد ذاتها القائمة على نوع من الضمان الاجتماعي المتبادل تجعل منه مؤسسة مدعوة إلى لعب دور مهم في